April 2008

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية لتجارة الأسماك

الدورة الحادية عشرة

بريمين، ألمانيا، 2–6 يونيو/حزيران 2008

تقرير عن أنشطة المنظمة المتصلة بالتجارة

الملخص

تقدم هذه الوثيقة عرضاً عاماً لبعض أنشطة المنظمة المتصلة بالتجارة، والتي تعتبر لها تأثيرها أو صلتها بالتجارة الدولية في الأسماك. وهناك وصف لبعض هذه الأنشطة بمزيدٍ من التفصيل في وثائق أخرى، وعلى الأخص الوثيقة COFI:FT/XI/2008/3 "أوضاع التجارة الدولية بالمنتجات السمكية وما طرأ فيها من أحداث هامة"، والوثيقة COFI:FT/XI/2008/8 "استعراض متطلبات الوصول إلى الأسواق".

والوثيقة لا تغطي جميع الجوانب، والأنشطة الواردة فيها اختيرت لمجرد تصوير عمل المنظمة في عددٍ من المجالات المتصلة بالتجارة. والمطلوب من اللجنة الفرعية أن تقدم تعليقاتها وإرشاداتها بالنسبة للعمل في المستقبل. كما أن اللجنة الفرعية مدعوة إلى التعليق على التعديلات المقترحة في الرموز للنظام المنسق لوصف وتوسيم السلع الأساسية.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الانترنت على العنوان: www.fao.org.

K2381/A

معلومات أساسية

1- *مهمة المنظمة هي رفع مستويات التغذية، وزيادة الإنتاجية الزراعية، والنهوض بأحوال سكان الريف، والإسهام في نمو الاقتصاد العالمي.*

2- واعترافاً من المنظمة بدورها في الإسهام في نمو الاقتصاد العالمي، فإن عملها يدعم التجارة الدولية في السلع الزراعية، بما فيها الأسماك ومنتجاتها. فالتجارة الدولية تلعب دوراً حيوياً في الإسهام في الرفاه الاقتصادي، نظراً لأن التجارة تمكن كل بلد من استخدام موارده الاقتصادية بصورةٍ أكثر فعالية، وإتاحة أكبر قدر من الخيارات أمام المستهلكين في نفس الوقت.

3- التجارة الدولية في الأسماك ومنتجاتها، مدفوعة إلى حدٍ كبير بفعل الطلب في اليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. والحقيقة أن هذه الأسواق الثلاثة وحدها تمثل 72٪ من مجموع واردات العالم من حيث القيمة، و52٪ من حيث الحجم. وتلبى واردات هؤلاء الثلاثة من عدة موارد، من المصايد الطبيعية ومن تربية الأحياء المائية، سواء في البلدان النامية أو المتقدمة، ليحظى المنتجون في أنحاء العالم بحافز على الإنتاج والتجهيز والتصدير. وفي هذه العملية، تظهر أنشطة اقتصادية هائلة، لتوفر بذلك فرصاً للعمل والحصول على نقد أجنبي. وبشكلٍ خاص، ونظراً لأن 80٪ تقريباً من جميع المنتجات السمكية من المصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية أصبحت توجد الآن في البلدان النامية، فإن هذه التجارة تسمح لهذه المجموعة من البلدان بأن تلبي احتياجات مستهلكيها المحليين وأن تصدر إلى أسواق البلدان المتقدمة وفيما بين البلدان النامية نفسها، وبالأخص في المحيط القطري. وفي نفس الوقت، فإن التجارة تسمح للبلدان بأن تنوع من استهلاكها وأن تزيد من الخيارات المتاحة أمام مستهلكيها، بالإضافة إلى أنها تستطيع أن تلبي الاحتياجات التغذوية، لاسيما في البلدان التي لا تملك موارد سمكية أو لديها موارد سمكية محدودة.

4- وهكذا يتضح أن تجارة الأسماك لها أهميتها أيضاً من وجهة النظر التغذوية، بالإضافة إلى إسهامها في النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل وجلب النقد الأجنبي.

أنشطة المنظمة المتصلة بالتجارة الدولية بالأسماك

5- أنشطة المنظمة المتصلة بالتجارة التي لها علاقة بمصايد الأسماك، تنفذ أساساً في إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ويتولى مكتب الشؤون القانونية الأعمال المتصلة بتشريعات الأسماك ومنتجاتها. وبالإضافة إلى ذلك فإن إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقوم بأنشطة التحليلات وبناء القدرات فيما يتعلق بتجارة السلع الغذائية، حيث تقوم إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بتوفير المدخلات الخاصة بقضايا مصايد الأسماك. وكمثال على التعاون فيما بين إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نجد مبادرة المنظمة بشأن المعونة من أجل التجارة والمطبوع الدوري الخاص بتوقعات الأغذية: تحليل الأسواق العالمية، حيث تتولى إدارة التنمية

الاقتصادية والاجتماعية مسؤولية التنسيق العام والتوصيل، ولكن مصلحة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية هي المسؤولة عن جميع المسائل الخاصة بمصايد الأسماك.

6- وطوال فترة السنتين 2006–2007، واصلت المنظمة أنشطتها في بناء القدرات فيما يتعلق بالتجارة الدولية للأسماك وسلامة الأغذية في البلدان النامية وتلك التي تمر بمرحلة تحول، لاسيما من حيث علاقتها بإطار منظمة التجارة العالمية الخاص بقواعد التجارة العالمية ومفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية. وفي تلك الفترة عقد عدد من حلقات العمل الإقليمية ذات الصلة بقضايا تجارة الأسماك بالتعاون مع شبكة المعلومات السمكية وبعض المنظمات مثل منظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأمانة الكومنولث، ومركز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا، والاتحادات المحلية للصناعات السمكية، والمنظمات غير الحكومية. واستمر العمل في وضع خطوط توجيهية تقنية تتعلق بالتجارة في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.

7- وقدمت إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنظمة دعمها التقني في المفاوضات الدائرة في منظمة التجارة العالمية بشأن دعم عمليات الصيد. واشتمل ذلك على تقديم معلومات بصورةٍ غير رسمية إلى الوفود في منظمة التجارة العالمية بشأن المسائل التقنية الخاصة بقطاع مصايد الأسماك. وكان من أهم أوجه الدعم، وصف المعلومات التي تحصل عليها إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنظمة والخاصة بمصايد الأسماك، والتي تقوم بتجميعها وتشغيلها، بالإضافة إلى مناقشة الدور الذي قد تستطيع هذه الإدارة أن تلعبه في تنفيذ نظم جديدة لدعم عمليات الصيد في نهاية الأمر.

8- وعقدت المنظمة في عام 2007 حلقة عمل لصناع السياسات وممثلي الصناعة حول الفرص والتحديات التي تشكلها العولمة في قطاع مصايد الأسماك، بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وكان الهدف من حلقة العمل هو جمع ممثلي البلدان المتقدمة والنامية لمناقشة الفرص والتحديات الناجمة عن عملية العولمة، وتحديد رؤى السياسات والدروس فيما يتعلق بالعناصر المختلفة في سلسلة القيمة.

9- ونظر المشاركون في حلقة العمل المشتركة بين المنظمة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى العولمة في قطاع مصايد الأسماك بصورةٍ ايجابية في معظمها، باعتبارها تهيئ فرصاً جديدة أمام القطاع. وكان القلق الرئيسي هو كيف يمكن تقسيم الفوائد بصورةٍ أكثر عدلاً على امتداد سلسلة القيمة، وعلى الأخص فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بل وداخل البلد الواحد نفسه. كما ناقش المشاركون في حلقة العمل مسألة وضع معايير خاصة، مع التوصية بأن مثل هذه المعايير ينبغي رصدها ضماناً لعدم خلقها لحواجز لا داعي لها أمام التجارة.

10- وفي مايو/أيار 2007، عقدت المنظمة أول مؤتمرٍ بشأن التجارة العالمية في منتجات تربية الأحياء المائية في مدينة كينغ داو بالصين، بالتعاون مع مكتب مصايد الأسماك في وزارة الزراعة الصينية، ومع المنظمة الحكومية الدولية لمعلومات السوق والخدمات الاستشارية الفنية المتعلقة بالمنتجات السمكية في إقليم آسيا والمحيط الهادي (انفوفيش)

ومركز تسويق الأسماك في الصين (انفويو). وقد حضر المؤتمر 400 مشارك من أصحاب المصلحة، يمثلون الحكومات والمنتجين ورجال الصناعة وتجار التجزئة وجهات تقديم الخدمات الغذائية، والمجتمع المدني. وأقر مؤتمر كينغ داو بالأهمية الكبيرة لتربية الأحياء المائية في توفير الأسماك ومنتجاتها للمستهلكين في أنحاء العالم، وأبرز عدداً من المؤشرات الهامة لكفالة تنمية هذا القطاع بصورة مستدامة في الأجل الطويل.

11- وفي فبراير/شباط 2008، عقدت المنظمة منتدى الصناعة الاستشاري، بدعمٍ من مدينة بريمين، حيث ناقش ممثلوا الصناعة تأثير "بصمة الكربون" على قطاع مصايد الأسماك، أي ضرورة الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حيث أنها قد تؤدي إلى الاحترار العالمي. وركز المشاركون على الكيفية التي يمكن للصناعة أن تتكيف بها مع الطلبات الجديدة من السلطات التنظيمية على المستويين العالمي والوطني، مع استجابتها في نفس الوقت للقلاقل الناشئة من جانب المستهلكين فيما يتعلق بانبعاثات الكربون، وكفاءة الطاقة، وعمليات النقل لمسافاتٍ طويلة.

12- ومن بين الأمثلة الأخرى على الأعمال التي تقوم بها المنظمة فيما يتعلق بالتجارة الدولية أو الإقليمية أو المحلية بالأسماك:

- تعزيز القدرة الوطنية في السياسات التجارية، والتشريعات، وضمان الجودة والسلامة، وتقدير المخاطر، وعمليات المتابعة من خلال عدد من حلقات العمل والمشاورات الإقليمية والقطرية، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين والمؤسسات الدولية ذات الصلة؛

- تحسين استخدام الأسماك في أفريقيا عن طريق تكنولوجيات وبرامج أفضل للتدخين، ولتقديرات أكثر دقة لخسائر ما بعد الصيد في المصايد الحرفية. ومن بين الأعمال التي ستجري في المستقبل وضع استراتيجيات للتخفيف الفعال من الخسائر وتنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات، ونشر أفضل الوسائل لذلك في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية؛

- تقدير مخاطر الفيروسات بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، من خلال تنظيم اجتماعات للخبراء؛

- تأثير اتفاقيات التجارة الحرة على التجارة الدولية بالأسماك؛

- وضع أرقام دليلية لأسعار السلع السمكية؛

- البروتينات المستخرجة من السلمون كمنتجات فرعية؛

- سلاسل أسواق الأصناف المستزرعة كبيرة الحجم زهيدة الثمن في آسيا، وتأثيرها على الأمن الغذائي؛

- تحليل مخاطر وفوائد استهلاك الأسماك؛

- تأثير تجارة الأسماك على الأمن الغذائي المحلي والعالمي، والروابط بين تجارة الأسماك، وإدارة المصايد، واستدامة الموارد في الأجل البعيد؛
- إصدار شهادات ووضع بطاقات للأسماك ومنتجاتها، بما في ذلك تربية الأحياء المائية العضوية؛
- دراسة عن هياكل البيع بالتجزئة وتأثيرها على صادرات البلدان النامية؛
- تنظيم المنظمة للمؤتمر العالمي في أكتوبر/تشرين الأول 2008 "ضمان مصايد الأسماك الصغيرة المستدامة: الجمع بين مصايد الأسماك الرشيدة والتنمية الاجتماعية"، حيث ستناقش مسائل خسائر ما بعد الصيد وتأثير الطلب العالمي على قطاع المصايد الصغيرة.

المعونة من أجل التجارة

13- كانت مبادرة المعونة من أجل التجارة قد ظهرت في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في هونغ كونغ في ديسمبر/كانون الأول 2005 كآلية لحشد وتوجيه موارد إضافية لبناء قدرات البلدان النامية المتصلة بالتجارة، وعلى الأخص أقل البلدان نمواً. وقد جاءت هذه المبادرة من الاعتراف بضرورة بناء وتعزيز القدرات في جانب الطلب والبني الأساسية والمتصلة بالتجارة في تلك البلدان حتى تستفيد من منظمة التجارة العالمية ومن الاتفاقيات التجارية الأخرى.

14- وقد وضعت هذه المبادرة في عام 2006 بمعرفة فريق مهام شكله المدير العام لمنظمة التجارة العالمية. وبناء على ذلك، قامت منظمة التجارة العالمية في عام 2007، مع مصارف التنمية الإقليمية والحكومات بعمل ثلاثة استعراضات إقليمية عن المعونة من أجل التجارة في أقاليم أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وتصاعدت هذه الاستعراضات الإقليمية الثلاثة إلى استعراض عالمي للمعونة من أجل التجارة عقد في جنيف يومي 21 و22 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

15- وقد ظلت المنظمة تقدم مساعداتها المتصلة بالتجارة إلى الأعضاء لعشرات السنين، وتوسعت في برنامج عملها المتصل بالتجارة توسعاً هائلاً بعد عام 1995 في أعقاب تنفيذ اتفاق جولة أوروغواي. وفي أبريل/نيسان 2007، نوقش موضوع المعونة من أجل التجارة في لجنة مشكلات السلع، وأعقب ذلك اجتماع خاص أثناء مؤتمر المنظمة عام 2007. كما كان موضوع المعونة من أجل التجارة بنداً هاماً على جدول أعمال اجتماع المديرين العامين لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة في أكتوبر/تشرين الأول 2007.

16- ويبدو من الواضح أن موضوع المعونة من أجل التجارة سيظل بين مقدمة بنود جدول أعمال التنمية العالمي، وسوف لا يقتصر على الحاجة إلى مشاركة منظمة التجارة العالمية ومصارف التنمية وحدها، بل وإلى مشاركة الأمم

المتحدة وغيرها من الوكالات المتخصصة مثل منظمة الأغذية والزراعة. ونظراً للأهمية التي توليها المبادرة للقدرات على جانب العرض، فإن أجزاء كبيرة من البرامج الميدانية لمنظمة الأغذية والزراعة ستنطبق عليها هذه المبادرة، الأمر الذي يلقي التزاماً على المنظمة بالتعاون وأن تكون شريكاً فعالاً في تشغيل المبادرة.

17- وتنوي إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أن تسعى إلى الحصول على موارد إضافية لتنفيذ أنشطة المعونة من أجل التنمية المتعلقة بمصايد الأسماك بصورةٍ محددة، بالتعاون مع الأقسام الفنية الأخرى في المنظمة ومع منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى الأطراف الأخرى المهتمة بالموضوع. فالأنشطة الخاصة بمصايد الأسماك ضرورية، نظراً لخصوصية قضايا مصايد الأسماك مثل الدعم المقدم لعمليات الصيد، وشروط استيراد الأسماك ومنتجاتها من حيث الجودة والسلامة، وشروط وضع البطاقات والمتابعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنظمة مكلفة ببناء القدرات في مجال الأنشطة السمكية المتصلة بالتجارة على مستوى العالم، وهو ما يعطي المنظمة واللجنة الفرعية لتجارة الأسماك دوراً هاماً في متابعة تأثير هذه المسألة على القطاع، بل ويضع على عاتقيهما مسؤولية ضمان تلبية احتياجات المستفيدين المحتملين.

المشروعات المحددة الجارية

18- يهدف مشروع "تعزيز القدرات لإدارة صحة الأحياء المائية في البوسنة والهرسك (TCP/BIH/3101)" إلى زيادة فعالية وكفاءة المكتب الرسمي البيطري في إدارة صحة الحيوانات المائية، بغرض دعم إنتاج الأحياء المائية بصورةٍ مستدامة وسليمة عن طريق تنفيذ المعايير الدولية لصحة الحيوانات المائية وسلامة الأغذية. ويهدف المشروع – تحديداً – إلى تحسين وتعزيز القدرة المؤسسية للإدارة البيطرية والتفتيش البيطري، والمختبرات والمنتجين فيما يتعلق بإدارة صحة الحيوانات المائية دعماً لصناعة تربية الأحياء المائية المتنامية، ومن أجل الامتثال بصورةٍ أفضل للشروط التي تضعها التجارة الدولية لصحة الحيوانات المائية وسلامة الأغذية وجودتها.

19- يغطي المشروع "تحسين الأسواق المحلية للأطعمة البحرية في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي (TCP/RLA/3111)" أوروغواي، والبرازيل، وبيليز، والجمهورية الدومينيكية، وفنزويلا، وكولومبيا، وكوستاريكا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس. والهدف العام هو زيادة المعروض من الأغذية في الإقليم بزيادة كمية وجودة المنتجات السمكية في الأسواق المحلية. ويتم ذلك من خلال تحسين المعرفة والوعي بعمليات التسويق المحلية بوضع معايير مستدامة وبسيطة لسلسلة القيمة في المنتجات السمكية، وزيادة المتوافر من معلومات السوق الحديثة. والمؤسسات الوطنية المسؤولة عن تسويق الأسماك في البلدان المشاركة، هي المسؤولة – إلى جانب خدمة معلومات السوق للمنتجات السمكية في إقليم أمريكا اللاتينية (انفوبسكا) – عن تنفيذ المشروع.

20- والخيار المطروح أمام البلدان النامية لتلقي مساعدة تقنية من المنظمة عن طريق حسابات أمانة أحادية، أصبح يستخدم الآن بصورةٍ متزايدة في قطاع مصايد الأسماك. فبالإضافة إلى المشروعين المذكورين في الفقرتين التاليتين، ستمارس المنظمة أنشطة مماثلة في الصين وشيلي.

21- فالمشروع "إدارة مصايد الأسماك في أوروغواي (UTF/URU/025/URU)" يمول وينفذ بمعرفة حكومة أوروغواي مع قيام المنظمة بتقديم المساعدة التقنية. والهدف الرئيسي من المشروع هو تنمية قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البلد بصورةٍ أكثر استدامة، ويشمل المشروع عناصر لتعزيز الهيكل المؤسسي للمديرية الوطنية للموارد المائية، وبناء القدرات في قطاع تصنيع الأسماك وتسويقها، وتحسين المختبرات، وتنفيذ نظام لإدارة الموارد المائية، وإعادة تنظيم المصايد الحرفية، وتنمية قطاع تربية الأحياء المائية.

22- وفي مشروع "بناء القدرات لزيادة الآثار الايجابية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع مصايد الأسماك وتخفيف الفقر في المناطق الساحلية" (TCP/VIE/3102)"، تسعى المنظمة، بالتعاون مع السلطات الوطنية في فييت نام، إلى زيادة القدرات المؤسسية لأصحاب المصلحة القطرية والإقليمية والمحلية على الامتثال للمسؤوليات والنتائج المترتبة على الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالأسماك ومنتجاتها. وسوف يسعى المشروع إلى دعم الجهود المبذولة لتهيئة وتحسين بيئة الاستثمار وزيادة تجهيز وتسويق الأسماك ومنتجاتها من أجل تصديرها عالمياً.

شبكة المعلومات عن الأسماك

23- تعمل شبكة المعلومات عن الأسماك في قطاع ما بعد الصيد في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بما في ذلك ما يتعلق بالتجارة والتسويق. فبالإضافة إلى نشر الأسعار والمعلومات الفنية ومعلومات السوق، فإن الخدمات تركز على أعمال المشروعات، وبناء القدرات المتصلة بالتجارة، وتحسين القدرة التنافسية للصناعة في الأسواق الدولية. والمنظمة مكلفة بتنسيق وتعزيز قدرات الأعضاء في الشبكة لتقديم معلومات السوق والخدمات التقنية، كما أنها تقدم الدعم والمساعدة التقنية لهذا الغرض. وقد عقدت المنظمة اجتماعاً للتنسيق في مارس/آذار 2008 لتبادل المعلومات بين أعضاء الشبكة والمنظمة فيما يتعلق بالأنشطة التي تم تنفيذها وتلك التي ستنفذ في المستقبل، ولتقاسم الخبرات فيما يتعلق بنقاط القوة والضعف والتحديات القائمة، ولتحديد التآزر ومجالات الاهتمام المشترك التي يمكن أن تيسرها المنظمة.

مكتب الشؤون القانونية

24- يعمل مكتب الشؤون القانونية في المنظمة في عددٍ من المسائل التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بتجارة الأسماك، وعلى الأخص فيما يتعلق بالتشريعات الغذائية الوطنية التي تتناول المسائل المتعلقة باتفاقية تطبيق تدابير

الصحة والصحة النباتية واتفاقية الحواجز التجارية، وبناء القدرات فيما يتعلق بأوضاع المفاوضات الخاصة بقواعد منظمة التجارة العالمية بشأن تنظيم الدعم الذي يقدم إلى مصايد الأسماك وتحرير التعريفة الجمركية. وهذا العمل من صميم أعمال مكتب الشؤون القانونية في مساعدة الحكومات الوطنية على بناء قدراتها وصياغة تشريعات جديدة. ويدخل ضمن ذلك جعل التشريعات الموجودة متسقة مع الشروط الدولية لسلامة الأغذية وجودتها ومسائل صحة الحيوانات المائية، بغرض الوفاء بالتزامات البلد بعد انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية.

عمل المنظمة فيما يتعلق بالرموز الجمركية للأسماك ومنتجاتها

25- يقع النظام المنسق لوصف وتوسيم السلع الأساسية ضمن اختصاصات المنظمة الدولية للجمارك، وهو يستخدم كأساس لتحصيل الرسوم الجمركية والإحصاءات التجارية الدولية من جانب أكثر من 200 بلد، مع تصنيف أكثر من 98٪ من سلع التجارة الدولية ضمن هذا النظام. وهو يضم نحو 5000 مجموعة سلعية كل منها محددة برمز من ستة أرقام. وهناك نحو 130 رمز من ستة أرقام تغطي الأسماك ومنتجاتها (تتجمع كلها بصفة أساسية في الفصلين 3 و16 من النظام المنسق). ومنذ إدخال هذا النظام وتطبيقه بشكلٍ عام في 1988، تعرض لاستعراضاتٍ دوريةٍ في ضوء التغييرات التي تحدث في تدفقات التجارة الدولية وتركيبها. ففي يناير/كانون الثاني 2007، ظهرت نسخة حديثة من النظام، ومن المنتظر صدور النسخة التالية في عام 2012.

26- كما هو معروف جيداً، فإن الأسماك سلعة تدخل إلى التجارة على نطاقٍ واسع ولها تأثيرها الإيجابي على الأمن الغذائي العالمي، ولكن الإدارة الجيدة لمصايد الأسماك ضرورية لاستدامتها في المدى البعيد. وبناء على ذلك، فإن الإحصاءات التجارية التفصيلية الموثوق بها مسألة مهمة في رصد قطاع المصايد. ولذا ينبغي أن تكون الإحصاءات التجارية دقيقة لهذا الغرض، وأن تبين بقدر الإمكان تحديد الأصناف. ومع ذلك فإن النظام الحالي لتوسيم الأسماك ومنتجاتها لا يعطي تفصيلات كافية عن مستوى تصنيع المنتجات الداخلة في التجارة أو عن تصنيف الأصناف التي منشأها البلدان النامية أو نصف الكرة الجنوبي. ولذا فإن الكثير من هذه الأصناف يسجل ضمن مجموعاتٍ نوعية.

27- أعرب العديد من أعضاء المنظمة عن ضرورة تحسين تصنيف النظام المنسق لوصف وتوسيم السلع الأساسية بالنسبة للأسماك ومنتجاتها، وفي عام 2003، كلفت لجنة مصايد الأسماك في دورتها الخامسة والعشرين المنظمة بأن تعمل على تحسين هذا التصنيف بالنسبة للأسماك ومنتجاتها. وتكرر هذا الطلب من جانب اللجنة الفرعية لتجارة الأسماك في دورتيها التاسعة والعاشرة في عامي 2004 و2006. فقد طلبت اللجنة الفرعية في دورتها التاسعة من المنظمة أن تعد التعديلات المقترحة لطرحها على المنظمة الدولية للجمارك ووافقت على ضرورة توسيع التصنيف الحالي لهذا النظام بفصل الأسماك المستزرعة عن الأسماك الطليقة، بالإضافة إلى إدخال العديد من أشكال الأنواع والمنتجات التي مازالت تصنف الآن تحت فئات نوعية من تصنيف النظام المنسق.

28- وفي 30 آذار/مارس 2007، قدمت المنظمة إلى المنظمة الدولية للجمارك اقتراحاً مشتركاً لإدخال تعديلات على التوسيم المتعلق بالمنتجات الزراعية والحرجية والسمكية. فبالنسبة للمنتجات السمكية، كان التعديل الذي طلبته المنظمة يهدف إلى تحسين جودة بيانات التجارة السمكية ودقتها. وتضمن الاقتراح إدراج ما يقرب من 90 سلعة جديدة (أنواع بأشكال إنتاج مختلفة). وكان الهدف الرئيسي – في حدود التوسيمات المتوافرة – هو التعرف على التصنيف بحسب مجموعات الأصناف الرئيسية ذات السمات البيولوجية المشابهة. وتم إدخال تصنيف محسن للأنواع وأشكال المنتجات، بخلاف تلك المألوفة للمنتجين في شمال الأطلسي، حتى يمكن رصد التجارة بصورةٍ أفضل وإجراء تحليلات اقتصادية أكثر جدوى. وتم اختيار الأصناف المضافة على أساس أهميتها الاقتصادية في الوقت الحاضر وفي المستقبل، بالإضافة إلى رصد الأصناف المحتمل تعرضها للخطر. ونظراً لمحدودية توافر رموز حرة في النظام المنسق، فقد تعذر فصل الأنواع بحسب الأسماك ذات المنشأ "الطبيعي" وتلك الآتية من "تربية الأحياء المائية"، فيما عدا السلمون والجمبري، وهما صنفان أصبحت تربيتهما تلعب دوراً هاماً في توفير المنتجات التي تدخل إلى التجارة الدولية.

29- وأوصت منظمة الأغذية والزراعة المنظمة الدولية للجمارك بأن تقترح على البلدان الأعضاء الفصل بقدر الإمكان بين السلع المستزرعة والسلع الطبيعية في تصنيفاتها الوطنية (وهي القائمة عادةً على تصنيف النظام المنسق ذات الأرقام الستة، التي تضيف إليها البلدان بعض الأرقام من عندها). وقد أصبح هذا التقسيم ضرورياً نظراً لتزايد أهمية المنتجات المستزرعة في إنتاج الأسماك، وفي تجارتها أيضاً. فمتابعة المنشأ ومعلومات المستهلكين، سببان أضافيان للفصل الواضح في توسيم الجمارك بين المنتجات المستزرعة والمنتجات الآتية من مصادر طبيعية، بالإضافة إلى حماية المخزونات السمكية، وإدارة مصايد الأسماك والاعتبارات المتعلقة باتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من المجموعات الحيوانية والنباتية البرية.

30- إن مراجعة النظام المنسق لوصف وتوسيم السلع الأساسية هو عملية طويلة ومعقدة. وتقوم اللجنة الفرعية لاستعراض النظام المنسق في المنظمة الدولية للجمارك في الوقت الحاضر بالنظر في اقتراح المنظمة، وهي اللجنة التي حضرت المنظمة دورتيها الخامسة والثلاثين (مايو/أيار 2007) والسادسة والثلاثين (نوفمبر/تشرين الثاني 2007) بالإضافة إلى دورتها السابعة والثلاثين (مايو/أيار 2008). وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2007، كان اقتراح المنظمة قد عرض على اللجنة الفرعية للمنظمة الدولية للجمارك للنظر فيه بصورة مبدئية، حيث رفع بعد ذلك لمزيد من الدراسة في اجتماع مايو/أيار 2008 لإتاحة وقت أطول للأطراف المتعاقدة لكي تقوم الهيئات الصناعية والهيئات الحكومية المعنية باستعراض الاقتراح بصورةٍ أكثر تفصيلاً.

31- وفي الدورتين اللتين عقدتا في عام 2007، أعرب الكثير من ممثلي الأطراف المتعاقدة في اتفاقية النظام المنسق عن امتنانهم لأمانة المنظمة لتقديمها هذا الاقتراح، وأبدوا اهتمامهم به. بينما ذكر البعض الآخر أن ضخامة حجم التعديلات المقترحة قد يخلق مشكلات في تنفيذها، وسيكون له تأثير كبير على الإحصاءات الخاصة بالتجارة الدولية والإنتاج المحلي على السواء، استناداً إلى مفاوضات منظمة التجارة العالمية والصكوك المختلفة القائمة على النظام المنسق.

فالأمر سيحتاج إلى قدر كبير من برمجة قواعد البيانات، والمزيد من المعرفة التقنية التفصيلية من جانب موظفي الجمارك فيما يتعلق بالأسماك ومنتجاتها.

32– وكانت هناك تحفظات مشددة للغاية من جانب عدد من البلدان المستوردة الرئيسية فيما يتعلق بإدخال عناوين فرعية منفصلة للمنتجات التي منشأها الاستزراع، حيث أشارت هذه البلدان إلى أنه سيكون من الصعب للغاية التفريق بين هاتين الفئتين من المنتجات دون تحليلات مختبرية. وبالتالي أعربت هذه البلدان عن قلقها من أن التعديلات المقترحة قد يكون لها تأثيرها السلبي على تيسير التجارة. ونظراً لأنه كان من المحتمل أن تخلق هذه الاعتراضات القوية مشكلاتٍ خطيرة في الموافقة على اقتراح المنظمة ككل، فقد تقرر سحب الاقتراح بالفصل بين أسماك السلمون والجمبري التي منشأها المصايد الطبيعية وتلك التي منشأها المزارع، وطرحها من جديد في الدورة التالية لاستعراض النظام المنسق.

33– واللجنة الفرعية مدعوة إلى التعليق على التعديلات المقترحة في الرموز للنظام المنسق. والمطلوب من البلدان الأعضاء أن تشجع إدخال تغييرات على تصنيف الأسماك ومنتجاتها من زاوية الإدارة الجمركية، لمصلحة تحسين تصنيف المنتجات السمكية الداخلة إلى التجارة الدولية.

التقدم المحرز في إحياء مصايد الأسماك وترميمها في البلدان التي تضررت من الموجات التسونامية

34– تسبب الزلزال الذي حدث في المحيط الهندي والموجات التسونامية عام 2004 في مأساة إنسانية هائلة بإحداث أضرارٍ بالغة في البنية الأساسية في 14 بلداً من البلدان المطلة على المحيط الهندي. وقد تعرضت مجتمعات الصيد والمجتمعات الساحلية بالذات إلى أضرارٍ بالغة في البنية الأساسية والأصول الإنتاجية.

35– وقد استجابت المنظمة بسرعة لهذه الكارثة، وقدمت مساعدات للإغاثة والتعمير في مجالات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات. واطلع الأعضاء أثناء الدورة السادسة والعشرين للجنة مصايد الأسماك والمؤتمر الوزاري المعني بمصايد الأسماك (12 مارس/آذار 2005) على استجابة المنظمة وعلى الأضرار التي لحقت بهذه البلدان. وشدد الأعضاء على "ضرورة أن تلعب المنظمة دوراً رئيسياً في التعاون مع المنظمات الأخرى في مساعدة حكومات البلدان المتضررة، بما في ذلك عن طريق تنسيق أنشطة إحياء مصايد الأسماك وتقديم المساعدة التقنية".

36– وقد أُبلغ الأعضاء بالتقدم المحرز في الدورة السابعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك، كما بُلغت اللجنة الفرعية لتجارة الأسماك في دورتها العاشرة بالأضرار التي لحقت بالقطاع ومتطلبات المساعدة في المستقبل. وتراوحت استجابة المنظمة إلى حالة الطوارئ بين تقدير الأضرار والاحتياجات الفورية وبين التنسيق وإقامة الشبكات. وقامت المنظمة بتنفيذ مشروعات الطوارئ بدعمٍ من الجهات المانحة بميزانيةٍ إجمالية تعدت 80 مليون دولار. ودور المنظمة بعد

أي كارثة طبيعية كهذه، هو استعادة الإنتاج المحلي للأغذية، والحد من الاعتماد على المعونة الغذائية، ثم تقديم مساعدات طويلة الأجل للإحياء والانتعاش.

37- وفي ميدان ما بعد عمليات الصيد، تشمل أنشطة المنظمة تطوير خدمات التفتيش على الأسماك وتعزيزها، وتوحيد المعايير المحلية مع المستويات الإقليمية والدولية، وتشجيع التسويق الإقليمي والتصدير، وتحسين الجودة. كما تعاونت المنظمة مع الحكومات والشركاء القطريين والمحليين في وضع معايير لإنشاء، وتشغيل مواقع الإنزال بمرافق تسويق الأسماك المحلية (سواء لتجارة الجملة أو التجزئة).

38- ولابد من دعم عمليات تقديم المدخلات، والمشورة في مجال السياسات، ووضع المعايير، وتوفير البنية الأساسية بواسطة بناء القدرات وإثارة الوعي. ومرة أخرى، قامت المنظمة بمجهوداتٍ ضخمة لبناء قدرات أصحاب المصلحة على جميع المستويات من المجتمعات المحلية (الصيادين وصغار رجال الصناعة) على امتداد سلسلة السوق، وحتى التجار والمصنعين (بمن فيهم القطاع الخاص) والوكالات الحكومية (إدارات مصايد الأسماك وموظفي الإرشاد) والمنظمات الإقليمية/العالمية.

39- وتعمل المنظمة في تعاونها مع الحكومات وأصحاب المصلحة في البلدان المتضررة على دعم الانتعاش في المدى البعيد، عن طريق وضع خطط عمل إستراتيجية تعالج المشكلات الرئيسية لما بعد الموجات التسونامية في قطاع مصايد الأسماك (بما في ذلك تسويق الأسماك وتجارتها). وقد وُضعت مجموعة كبيرة من المبادرات، في شكل مشروعات وبرامج، وتم تنفيذها بالفعل، لمعالجة قضايا تجارة الأسماك بصورةٍ مباشرة (مثل وضع نظام للمعلومات عن تسويق الأسماك في آتشيه) أو كجزء من البرامج الأوسع لسبل المعيشة أو البرامج القائمة على الإدارة (ضمن البرنامج الإقليمي لسبل معيشة الصيادين الذي يغطي 6 بلدان في جنوب شرق آسيا).

العمل المقترح من جانب اللجنة الفرعية

40- اللجنة الفرعية مدعوة إلى التعليق على أنشطة المنظمة المتصلة بالتجارة، وأن تسهم بخبرتها وأن تقدم توجيهاتها للعمل مستقبلاً. كما أن اللجنة الفرعية مدعوة إلى التعليق على التعديل المقترح في الرموز للنظام المنسق.